

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بـ دائرة المالية - حكومة دبي

## حكومة دبي: جميع "الخيارات متاحة" في قضية سندات 2010

قال عبد الرحمن آل صالح المدير العام لدائرة المالية في حكومة دبي إن الحكومة تحتفظ بكل الخيارات فيما يتعلق بإمكان إصدار سندات سيادية في وقت لاحق هذا العام لكنها لا تتعرض لأي ضغوط للقيام بذلك. وقال آل صالح على هامش تجمع لمسؤولي دبي إن الخيارات مفتوحة والحكومة ليست عرضة لأي ضغوط تحملها على القيام بشيء ما.

### تعليق

تتنوع السندات باعتبارها مختلفة إلى أنواع: النوع الأول : تقسيم السندات من حيث الإصدار: وتقسّم السندات على هذا الأساس إلى سندات حكومية وسندات أهلية. **السندات الحكومية** : هي السندات التي تصدرها الدولة ومؤسساتها للاكتتاب العام وتمثل قروضاً تحصل عليها الحكومة من الأفراد ( أو الهيئات) إما لتمويل المجهود الحربي وتسمى " قروض الحرب" وإما لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية وتسمى " قروض الإنتاج" أو " قروض التنمية" ولما كانت السندات الحكومية تشترك مع السندات غير الحكومية في خصائص واحدة إلا أنها تختلف عنها من حيث المزايا وأهمها ما يلي : 1 - السندات الحكومية أكثر أماناً بالنسبة للمستثمر من السندات الأهلية ( أو سندات الشركات) بمعنى أن الاستثمار فيها يكون أقل مخاطرة لأنها غالباً ما تكون مضمونة بسلطة الحكومة ومؤسساتها في تحصيل الإيرادات الحكومية كالضرائب. 2- السندات الحكومية أكثر سيولة من السندات الأهلية. 3- السندات الحكومية تصدر في أغلب الأحوال مقرونة بشرط الإعفاء الضريبي لفوائدها من ضريبة الدخل. ومن أمثلة السندات الحكومية : سندات الخزينة Treasury Bonds وشهادات الخزينة Treasury Certificates والسندات البلديةMunicipal Bonds. ومن أمثلة السندات التي تصدرها المؤسسات العامة : سندات السلطة . أ- **سندات الخزينة** : سندات الخزينة أو أوراق الخزينة هي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة وتتراوح مدتها بين ثلاثة أشهر وعام كامل وهذه أوراق لا تحمل فائدة وإنما تباع بخصم معين على قيمتها الاسمية وتمنح الحكومة عليها فائدة نقدية منخفضة نسبياً بالقياس لسعر الفائدة السائد على القروض المصرفية بسبب شدة سيولة هذه الحالات النابذة من إمكان خصمها قبل موعد استحقاقها لدى المصارف التجارية. ب - **شهادات الخزينة** : وهي تعهد بدفع مبلغ معين من المال إضافة إلى فائدة محددة في تاريخ معين ولا تتجاوز مدتها العام الكامل . ج **سندات البلدية** : وهي السندات التي تصدرها هيئة حكومية أو التي تصدرها البلديات أو الإدارات المحلية وتكون أرباحها معفاة من ضريبة الدخل . د - **سندات حكومية بعملة أجنبية** : في بعض البلدان يصدر البنك المركزي سندات تسمى سندات التنمية الوطنية وهي تباع على نطاق واسع في الأسواق الدولية وتصدر بالدولار الأمريكي بعدة فئات تبدأ بفئة 25 دولاراً حتى فئة 10.000 دولار ويدفع البنك المركزي على هذه السندات فائدة تساوي الفائدة التي ترد في سوق لندن على القروض بين المصارف التجارية يضاف إليه 5% أو أكثر أو أقل وهي تتمتع غالباً بحقوق واسعة منها إعفاؤها من كل أنواع الضرائب ومن أنواع القيود الأخرى مثل قيود التحويل... إلخ . ويجوز لحاملها استبدالها بشهادات استثمار وتطرح هذه السندات مرة كل شهر. هـ - **شهادات استثمار** : تصدر البنوك في بعض الدول سندات دين لصالح الحكومة تسمى شهادات استثمار وتقسّم هذه السندات أحياناً إلى مجموعات مشابهة لسندات الخزينة الأمريكية مع بعض الاختلافات منها : المجموعة (أ) : وهي سند مدته عشر سنوات وقيل انتهاء هذه المدة لا يجوز لصاحبه استرجاع قيمته وفي نهاية المدة يحصل صاحب هذا السند على القيمة الاسمية - أي المبلغ الذي دفعه للشهادة يضاف عليها ما تراكم من فوائد بالنسبة المتفق عليها. المجموعة (ب) : وهي سند دين يعطي لصاحبه الفوائد التحقّق للشهادة كل سنة وبعضها كل سنة أشهر حسب شروط الإصدار وفي نهاية المدة له أن يسترجع القيمة الاسمية. المجموعة (ج) : وتسمى **الشهادات ذات الجوائز** حيث تتم عملية سحب دورية ليفوز فيها بعض حملة تلك الشهادات بجوائز مالية اعتماداً على نتيجة "اليانصيب" ولا يترتب عليها فوائد لحامل السند. أما السندات الأهلية فتصدر عن المؤسسات المالية أو الشركات المساهمة العاملة في القطاع الخاص. وأهم ميزة للسندات الأهلية بالنسبة للمستثمر هي أنها تصدر بمعدلات فائدة أعلى من معدلات الفائدة على السندات الحكومية وبالمقابل من أهم عيوبها أن حاملها أكثر تعرضاً من حامل السند الحكومي لمخاطرة الائتمان Credit Risk والمترتبة على عجز الجهة المصدرة عن الوفاء بالدين وفوائده السنوية . ومن أجل توفير بعض الحماية للمستثمر فيها تصدر هذه السندات مضمونة في كثير من الأحيان.

المصدر: رويترز

### الدولية



اختبارات تحمل البنوك الصينية تكشف عن مخاطر

صفحة 02

ارتفاع طلبات إعانة البطالة الأمريكية إلى أعلى مستوى في 9 أشهر

صفحة 02

### الإقليمية



البنوك الكويتية تتنافس الصعداء بعد السماح لها بتمويل خطة التنمية

صفحة 03

توزيع الإيرادات حجر عثرة في طريق الاتحاد الجمركي الخليجي

صفحة 03

### الوطنية



المصرف المركزي يمنحهم حق الشكوى في حال عدم التوصل إلى تسوية

صفحة 04

دبي تمسك بزمام المبادرة مجدداً .. 32 مليار دولار احتياطي الإمارات النقدية

صفحة 04

المقال الأسبوعي : مفهوم الإنتاجية وطرق قياسها

صفحة 05



23 أغسطس 2010

## اختبارات تحمل البنوك الصينية تكشف عن مخاطر

ذكرت صحيفة محلية أن انخفاض أسعار العقارات في الصين بنسبة 50 في المئة سيقود لزيادة القروض العقارية المتعثرة لدى البنوك الصينية مشيرة لنتائج أحدث جولة من اختبارات تحمل البنوك الصينية للضغوط. وقالت صحيفة توينتي فرست سنشيري بيزنس هيرالد نقلا عن مصادر مصرفية أن عددا كبيرا من البنوك الصينية أوردت أن نسبة القروض غير العاملة لمشتري المساكن أقل من واحد في المئة غير إن انخفاض أسعار المنازل للنصف ربما يفقد لزيادة حجم مثل هذه القروض لترتفع النسبة بواقع نقطة مئوية أو نقطتين. وذكرت الصحيفة أن قروض تمويل شراء منازل قائمة وبصفة خاصة تلك الممنوحة خلال عامي 2009 و2010 - حين ارتفعت أسعار المنازل في المدن الصينية الكبرى - مهددة بصفة خاصة. لكن الصحيفة ذكرت أن جودة أصول البنوك الصينية ستظل قوية إذا ما تحقق هذا السيناريو المتطرف إذ أن القروض العقارية القائمة تمثل أقل من خمس القروض الكلية للبنوك. وتفيد إحصاءات من البنك المركزي الصيني أن قروض شركات التنمية العقارية ومشتري المنازل بلغت 8.71 تريليون يوان (1.28 تريليون دولار) في نهاية يونيو حزيران أو 18 في المئة من إجمالي القروض الممنوحة. وطالبت هيئة الرقابة على البنوك باختبار تأثير انخفاض أسعار المنازل بنسبة تصل إلى 50 في المئة في المدن الكبرى في أوائل أغسطس ولكنها أضافت أن هذا السيناريو الافتراضي لاختبارات التحمل لا يعكس توقعات أو مقدمات لأي تغيير في السياسة.

المصدر: رويترز

## ارتفاع طلبات إعانة البطالة الأمريكية إلى أعلى مستوى في 9 أشهر

أظهرت بيانات حكومية ارتفاع الطلبات الجديدة للحصول على إعانة البطالة في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي على نحو غير متوقع إلى أعلى مستوى في تسعة أشهر مما يشكل ضربة جديدة للانتعاش الاقتصادي الواهن. وقالت وزارة العمل الأمريكية إن الطلبات الجديدة للحصول على إعانة البطالة الحكومية ارتفعت بواقع 12 ألف طلب إلى مستوى معدل للأخذ في الاعتبار عوامل موسمية يبلغ 500 ألف طلب في الأسبوع المنتهي في 14 أغسطس وهو أعلى مستوى منذ منتصف نوفمبر. وكان محللون قد توقعوا تراجع طلبات إعانة البطالة إلى 476 ألفا من المستوى المسجل في الأسبوع السابق عند 484 ألفا الذي تم تعديله بالزيادة إلى 488 ألفا. وقال مسؤول في وزارة العمل إنه لا شيء غريب في البيانات. وتدخل بيانات هذا الأسبوع ضمن التقرير الحكومي الأمريكي بشأن الوظائف في أغسطس الذي يحظى باهتمام شديد والذي من المقرر أن يصدر أوائل الشهر القادم. وارتفع متوسط طلبات إعانة البطالة في أربعة أسابيع والذي يعتبر مقياسا أفضل للاتجاهات الأساسية في سوق العمل بواقع ثمانية آلاف طلب إلى 482500 طلب وهو أعلى مستوى منذ مطلع ديسمبر.

المصدر: رويترز

## عجز الميزانية الأمريكية يبلغ 1.342 تريليون دولار في 2010

قال مصدر بالحكومة الأمريكية إن مكتب الميزانية بالكونجرس توقع يوم الخميس أن يبلغ العجز في ميزانية الولايات المتحدة 1.342 تريليون دولار هذا العام بانخفاض طفيف عن توقعاته في مارس والتي بلغت 1.368 تريليون دولار. وتوقع المكتب أيضا عجزا قدره 1.066 تريليون دولار للسنة المالية 2011 التي تبدأ في أول أكتوبر بارتفاع طفيف من تقديره البالغ 996 مليار دولار في مارس. وتظهر الأرقام أنه إذا لم تحدث تغييرات جذرية في قوانين الضرائب والإنفاق الأمريكية فستواجه واشنطن صعوبة في الخروج من هوة العجز التي من المتوقع أن تلعب دورا رئيسيا في انتخابات التجديد النصفي بالكونجرس في الثاني من نوفمبر تشرين الثاني هذا العام مع تنامي قلق الأمريكيين بشأن الاقتصاد. وسيعتمد أعضاء الكونجرس على أرقام مكتب الميزانية في قراراتهم بشأن كيفية التصدي لعجز الميزانية المتوسع.

المصدر: رويترز

## مبيعات التجزئة البريطانية تسجل نموا أفضل من المتوقع في يوليو

قال مكتب الإحصاءات الوطنية في بريطانيا أن مبيعات التجزئة ارتفعت بحوالي ثلاثة أمثال الوتيرة التي توقعها الاقتصاديون في يوليو تموز إذ حققت معظم القطاعات غير الغذائية نموا قويا. في غضون ذلك تراجع اقتراض القطاع العام عن مستواه في نفس الفترة قبل عام لكنه مازال يعكس الصعوبة التي تواجهها الحكومة في خفض عجز الميزانية القياسي في السنة المالية 2009-2010. وقال مكتب الإحصاءات الوطنية أن مبيعات التجزئة البريطانية ارتفعت 1.1 بالمئة في يوليو مسجلة أكبر نمو منذ فبراير شباط. وكان محللون قد توقعوا نموا قدره 0.4 بالمئة على أساس شهري. وعلى أساس سنوي ارتفعت المبيعات 1.3 بالمئة في حين كانت توقعات المحللين بارتفاع المعدل السنوي 0.6%. وباستبعاد الوقود سجلت مبيعات التجزئة ارتفاعا قدره 0.9 بالمئة على أساس شهري و2.4 بالمئة على أساس سنوي. وقال المكتب أن النمو الشهري جاء بفضل ارتفاعات كبيرة في فئتي "المتاجر الأخرى" و"مبيعات التجزئة من غير المتاجر". ونمت مبيعات الفئة الأولى التي تتضمن متاجر الحلي والمنتجات الرياضية 6.1 بالمئة على أساس شهري.

المصدر: رويترز

23 أغسطس 2010

### ارتفاع التضخم في السعودية إلى 5.5 في المئة خلال يونيو

أعلنت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية أمس أن التضخم ارتفع خلال شهر يونيو الماضي إلى 5.5 في المئة خلال شهر يونيو الماضي مقارنة ب 4.5 في المئة خلال شهر مايو . وأرجعت المصلحة ارتفاع التضخم إلى الزيادة التي سجلتها ست من المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي لكلفة المعيشة في مؤشرات القياسية وهي مجموعة الترميم والإيجار والوقود والمياه بنسبة 9.2 في المئة ومجموعة سلع وخدمات أخرى بنسبة 9 في المئة ومجموعة الأطعمة والمشروبات بنسبة 6.2 في المئة ومجموعة التآثيث المنزلي بنسبة 4.1 في المئة ومجموعة النقل والاتصالات بنسبة 1.2 في المئة ومجموعة التعليم والترويج بنسبة 1 في المئة . وبشأن التغير النسبي للأرقام القياسية لأسعار الجملة بين الربع الأول والربع الثاني من العام الحالي 2010 فقد سجل حسب تقرير المصلحة ارتفاعا بلغت نسبته 2 في المئة وهو ما عزته مصلحة الإحصاءات إلى التغيرات التي طرأت على مكونات الرقم القياسي لأسعار الجملة .

المصدر: وام

### البنوك الكويتية تتنفس الصعداء بعد السماح لها بتمويل خطة التنمية

تنفست البنوك الكويتية الصعداء بعد أن استبعدت الحكومة فكرة إنشاء صندوق مستقل اقترح برلمانيون تأسيسه لتمويل أول خطة حكومية للتنمية في الكويت وهو ما كان سيعني تهميش هذه البنوك وحرمانها من كعكة الخطة. وقالت صحف كويتية ان الحكومة أعطت الضوء الأخضر للبنوك المحلية في اجتماع عقده يوم الأربعاء لتمويل خطة تنمية تبلغ قيمتها 30 مليار دينار (104 مليارات دولار) كما أبدت استعدادها لدعم هذه البنوك من خلال ضمانات تقدمها لهم. كان مجلس الأمة (البرلمان الكويتي) قد أقر في فبراير الماضي خطة للتنمية تستغرق أربع سنوات وتهدف لتقليل اعتماد الدولة على إيرادات النفط وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التنمية. وبموجب الخطة فإن الحكومة ستقدم تمويلا بنسبة 50 في المئة بينما يتم توفير النسبة المتبقية من قبل مستثمرين من القطاع الخاص.

المصدر: رويترز

### توزيع الإيرادات حجر عثرة في طريق الاتحاد الجمركي الخليجي

قال مهتمون بالشأن الاقتصادي الخليجي إنه على ما يبدو أن قدر التكامل الاقتصادي الخليجي ما زال غامضاً، فكل الإشارات والتلميحات تشير إلى صعوبات تواجه هذا الكيان، ومنها الجدل حول توزيع الإيرادات المتأتية من الاتحاد الجمركي الخليجي . فتوزيع أنصبة إيرادات الجمارك بين دول مجلس التعاون الخليجي يعد من أكثر الإشكالات التي تقابل نظام الخليجي . ولكن ما يبعث على التفاؤل أن الآمال تجددت مرة أخرى في الفترة الأخيرة في الانتهاء من هذا الملف، تماشياً مع قرار المجلس الأعلى بتسريع الأداء وإزالة العقبات التي تعترض مسيرة العمل المشترك . بداية يقول أمجد الحسيني، الرئيس التنفيذي لمكتب طلال أبو غزالة بالإمارات، إنه من الممكن أن يتم حسم الجدل الخليجي حول كيفية توزيع الإيرادات المتأتية من الاتحاد الجمركي الخليجي خلال العام الجاري، مشيراً إلى أنه يتوقع أن يحسم موضوع الجدل حول الإيرادات الجمركية بسبب وجود اجتماعات مكثفة للجنة الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي خلال الشهور الماضية، وذلك برغم العقبات التي توجد أمام التكتل الاقتصادي الخليجي ذاته، حيث إنه بعد مرور ثلاثين عام على قيام الوحدة الخليجية ما زالت هناك أمور لم يتم حسمها، فضلاً عن أن حجم التجارة البينية لم يصل بعد إلى حد التطلعات التي كانت مرسومة في أذهان القادة الخليجيين أنفسهم . ويؤكد الحسيني أن اجتماع وكلاء وزراء الاقتصاد الخليجيين الذي عقد في السعودية في فترة قريبة ماضية يؤكد أن الموضوع يتم دراسته بشكل مكثف، وذلك على الرغم من أن هذا الاجتماع لم يقر شيئاً حول آلية توزيع الإيرادات المتأتية من الاتحاد الجمركي الخليجي

### تعليق

أقرت دول مجلس التعاون عام (1981) الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لتحديد خطة العمل اللازمة لتحقيق الأهداف سالفة الذكر إلا أن التطبيق العملي للاتفاقية أظهر بعض أوجه القصور في ملاحقة التطورات والتغيرات الاقتصادية الدولية ومن ثم أقرت الدول في (ديسمبر 2001) الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون التي حلت محل اتفاقية عام (1981). وقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون والخاصة بالإتحاد الجمركي على أن يتم التبادل التجاري بين دول المجلس التي تم التوقيع عليها في قمة مسقط في ديسمبر (2001) على المبادئ الرئيسية للإتحاد الجمركي لدول المجلس ضمن إتحاد جمركي يطبق في موعد أقصاه (الأول من يناير 2003) ، ويتضمن كحد أدنى:-

- تعرفه جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي .
- أنظمة وإجراءات جمركية موحدة .
- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة .
- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية ، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي ، والسلع الممنوعة والمقيدة .
- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية. كان الهدف الأساسي من إقامة ذلك الإتحاد تحرير التجارة بين دول المجلس ولهذا فإن القطاع الخاص في جميع دول المجلس يتأثر بشكل مباشر بقيامه حيث يسمح لجميع السلع الواردة من دول المجلس الأخرى ، سواء كانت وطنية أو أجنبية بدخول الأسواق المحلية دون تعرفه جمركية ودون معوقات جمركية أو غير جمركية ويستثنى من ذلك ما تفرضه بعض الدول في المواد المحظورة والحجر البيطري والحجر الزراعي .

المصدر: الخليج

23 أغسطس 2010

### المصرف المركزي يمنحهم حق الشكوى في حال عدم التوصل إلى تسوية

طالب متعشرون عن سداد أقساط قروض شهرية وبطاقات ائتمان المصارف بمعاملتهم أسوء بالشركات التجارية والعقارية، وكبار المستثمرين الذين تعاد جدولة ديونهم، بما يراعي تغير دخولهم المالية أو فقدانهم وظائفهم. وقالوا إن على تلك المصارف أن توجد حلاً استثنائياً للمتعثرين عن السداد، ووقف ما أسموه مطاردتهم وتهديدهم بتقديم شيكات الضمان الخاصة بهم إلى أجهزة الأمن، لافتين إلى أن المصارف تقبلت خسائر الشركات، وتراجعت نسب أرباحها مراعاة لظروف السوق. من جانبهم، قال مسؤولون مصرفيون إن المصارف لديها برامج مساعدة مستحدثة للمتعثرين عن السداد، أو ممن تركوا أعمالهم، يتم بمقتضاها دراسة كل حالة متعثرة على حدة، وإعادة جدولة الدين، وخفض قيمة القسط، أو زيادة فترة السداد، مع فائدة أعلى، مشيرين إلى أن التعامل مع البطاقات الائتمانية يختلف عن القرض الشخصي، إذ يتم تجميد الأولى، ومنح صاحبها مهلة تراوح بين شهرين وثلاثة أشهر، ليعاود بعدها استئناف سداد الدفعات إلى أن يتم إغلاقها. وأكدوا أن تعليمات المصرف المركزي تلزم المصارف بتجنيب مخصصات لأي قرض تعثرت أقساطه أكثر من 90 يوماً. وقال مسؤول في المصرف المركزي، إنه من الصعب إيجاد برنامج مساعدة يطبق على الجميع، مؤكداً أنه يمكن للأفراد التوجه إلى قسم الشكاوى في المصرف المركزي في حال عدم توصلهم إلى تسوية مع المصارف التي يتعاملون معها، تراعي ظروفهم.

المصدر: الإمارات اليوم

### دبي تنظم جولة ترويجية لمستثمري السندات في آسيا

قال بيان لحكومة دبي أن الحكومة التي تعيد هيكلة 23.5 مليار دولار من الديون ستنظم جولة ترويجية للمستثمرين في أدوات الدخل الثابت في آسيا تنطلق يوم 26 أغسطس. وتأتي الخطة بعد برنامج مماثل للمستثمرين الأوروبيين في يونيو في إطار استراتيجية الحكومة لتقديم أحدث المستندات بصورة منتظمة لكل من المستثمرين الحاليين والمتوقعين في السندات في أنحاء العالم. ولا تتضمن الجولة الترويجية توقيع صفقات الأمر الذي يشير إلى عدم إصدار سندات في الأجل القريب. وذكر البيان أن الجولة وهي من تنظيم اتش.اس.بي.سي وميتسوبيشي يو.إف.جيه فاينانشال جروب ستبدأ يوم 26 أغسطس في هونج كونج وتنتقل يوم 27 إلى سنغافورة. وأطلقت دبي برنامج سندات بقيمة 6.5 مليار دولار في أكتوبر الماضي يضم سندات متوسطة الأجل بقيمة أربعة مليارات يورو و صكوك إسلامية بقيمة 2.5 مليار دولار. ووضعت الحكومة نحو مليار دولار في صكوك خمسية في أواخر أكتوبر الماضي. وأدت متاعب دبي إلى إغلاق أسواق السندات العالمية في وجه مصدري السندات الرئيسيين من المنطقة لشهور لكن عدة شركات وخاصة سعودية طرحت سندات هذا العام. وبالرغم من زيادة الإصدارات لا يزال السعر مثاراً للقلق. وفي أبريل جمعت هيئة كهرباء ومياه دبي مليار دولار في إصدار بفائدة 8.5 في المئة. وتصارع الإمارة الخليجية لإعادة هيكلة ديون لشركات رئيسية مرتبطة بالحكومة في أعقاب فترة ازدهار طويلة.

المصدر: رويترز

### روسنفت الروسية تستثمر 630 مليون دولار في مشروع مشترك مع نفط الهلال

قال مسؤول روسي رفيع ان روسنفت أكبر شركة لإنتاج النفط في روسيا ستستثمر 630 مليون دولار في مشروع مشترك مع شركة نفطية إماراتية للتنقيب عن الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط. وفي مايو انضمت روسنفت إلى نفط الهلال ومقرها الإمارات في امتياز للغاز في إمارة الشارقة في أول مشروع للشركة الروسية بالمنطقة. وقال ايجور سيتشين نائب رئيس الوزراء الروسي في وقت متأخر ان روسنفت و نفط الهلال تهدفان لبدء الإنتاج في 2013 من الحقل الذي تقدر احتياطياته بحوالي 70 مليار متر مكعب من الغاز و 16 مليون طن من مكثفات الغاز. وأضاف سيتشين أن المشروع الذي تملك فيه روسنفت حصة 49 في المئة ناقشه يوم رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين مع رئيس الوزراء العراقي الأسبق وعضو البرلمان الحالي اياد علاوي وذلك في إطار سعي موسكو لدعم تواجدها في المنطقة.

المصدر: رويترز

### صحف غربية: دبي تمسك بزمام المبادرة مجدداً .. 32 مليار دولار احتياطات الإمارات النقدية

قال موقع ديلي كولر إن مدينة دبي أضحت مركزاً تجارياً رئيسياً في الشرق الأوسط، لافتاً إلى أنها أصبحت تدعى عاصمة التسوق في المنطقة. وقال الموقع الأميركي إن الإمارة علاوة على ذلك هي واحدة من أعظم نقاط العبور العالمية. فمطارها يعتبر همزة وصل، ينطلق المسافرون عبره إلى جنوب آسيا وأوروبا وشرق آسيا وأفريقيا وأميركا. مشيراً إلى أن دبي تزخر بكل ما يتمناه المقيمون الأثرياء. وأضاف أن اقتصاد الإمارة أصبح الآن ممثلاً ببرج خليفة، أعلى مبنى في العالم، الذي يطغى على أفق المدينة. وقال الموقع إن معظم المحللين يتوقعون أن تعود دبي التجارية إلى سابق عهدها فعملية إعادة هيكلة الدين سارت على ما يرام، مؤكداً أن الإمارة تبقى قاعدة ديدنها التسامح، موفرة عامل الاستقرار للعمليات التجارية. ومن ناحيتها قالت صحيفة فاينانشيال تايمز في معرض تعليقها على إعلان دبي عن اعتزام وفد حكومي إجراء سلسلة اجتماعات مع مستثمري الدخل الثابت في الأسواق الآسيوية بدءاً من 26 أغسطس الجاري، أن دبي أخذت تمسك بزمام المبادرة من جديد، مسلحة بوسائل عرض قوية. فقد كانت تتطلع إلى الشرق منذ بعض الوقت باعتماد التجارة والطيران، عمودي اقتصاد ما بعد الأزمة، على النمو الأسرع من المتوقع في آسيا، وخصوصاً الصين والهند. وقال تقرير لمجلة اس تي آر الأميركية، أن الإمارات سجلت أكبر نشاط في عدد الغرف الفندقية في منطقة الشرق الأوسط خلال شهر يوليو، حيث بلغ عددها 55.165 غرفة، إلى جانب 299.751 غرفة ما زالت قيد الإنشاء. وبلغت احتياطات الإمارات من العملات الأجنبية 32.87 مليار دولار حتى نهاية مارس 2010، مشكلة 0.4% من إجمالي الأصول الاحتياطية العالمية، و 12.6% من الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة تغير شهرية 6%.

المصدر: البيان



## مفهوم الإنتاجية وطرق قياسها

في ضوء المتغيرات الدولية المتسارعة وعولمة الاقتصاد وتزايد شدة المنافسة في الأسواق الدولية ، أصبحت قضايا الإنتاجية وزيادة معدلاتها تحظى بالمزيد من الاهتمام من قبل رجال الاقتصاد والمفكرين والباحثين والمعنيين بالتخطيط التنموي باعتبار أن الإنتاجية مؤشراً أساسياً لتقييم معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي ومدى تحسين مستوى المعيشة مما جعل كافة المؤسسات والهيئات المحلية والاقتصادية والدولية تعمل جاهدة في سبيل توظيف المنجزات والتطورات العلمية ومبتكراتها في مختلف الميادين لصياغة وترسيخ نظريات ومفاهيم حديثة في مجال الإنتاج وتطوير أساليب قياس الإنتاجية ورصد مؤشراتها ومعالجة أوجه القصور وأسباب انخفاضها تأكيداً على أن مفاهيم ومؤشرات الإنتاجية أصبحت تمثل دليلاً لا غنى عنه لصناعة القرار وصياغة وتنفيذ الخطط والمشاريع التنموية على مختلف المستويات والمجالات الاقتصادية .

### 1- مفهوم الإنتاجية

أن مفاهيم ومدلولات الإنتاجية أصبحت لها معاني كثيرة وعرفت بعبارات عديدة مثال : الكفاءة ، الفاعلية ، توفير التكاليف ، تقويم البرامج ، قياس العمل ، تحليل المدخلات والمخرجات ، فاعلية الإدارة ، معايير العمل ، المناخ السياسي والاجتماعي ... وبالتالي يمكن القول أن الإنتاجية في أوسع معانيها هي تلك العلاقة التي تجمع بين مدخلات الإنتاج المختلفة والمتنوعة المباشر وغير المباشر منها للحصول على مخرجات من السلع والخدمات المختلفة . ويقول بعض الاقتصاديون مثال الفرنسي Aftalion أن الإنتاجية هي العلاقة النسبية بين الإنتاج الإجمالي المحقق في وقت محدد وعوامل إنتاج معينة Fabricant أما Veudrik فيعرف الإنتاجية بأنها نسبة الإنتاج الحقيقية إلى كمية المدخلات المادية الحقيقية ، ويقول Solomon Fabricant أن الإنتاجية هي إنتاج رجل / ساعة ، مع الأخذ في الاعتبار عنصر الجودة . وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الإنتاجية بأنها مدى حسن استخدام المواد طبقاً لمقاييس معينة ، أما Bently فيعرف الإنتاجية بأنها التحسن المستمر في كفاءة التنظيم الناتج عن الاستخدام الكفء للموارد المختلفة والعمالة والأدوات والآلات المتاحة ، ويعرف الدكتور إبراهيم عبد الحكيم الإنتاجية بأنها مقياس التشغيل الاقتصادي للطاقات المتاحة .

وفي ضوء هذه المفاهيم يمكن أن نستخلص أن الإنتاجية قد يكون لها العديد من المدلولات والمؤشرات سواء كانت إنتاجية كلية أو إنتاجية جزئية باعتبار أن الإنتاجية هي علاقة نسبية تتضمن معالجة بيانات ومعلومات مختلفة وغير متجانسة مما يتطلب الحذر في التعامل مع مؤشراتها وطرق قياسها وضرورة تقديم كافة التفاصيل اللازمة لإجراء المقارنات على مستوى المنشآت أو القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية الكلية أو على المستويات الإقليمية والعربية والدولية

### 2- قياس الإنتاجية

تأخذ الإنتاجية في المفهوم التقليدي وفي أبسط أشكالها المعادلة الحسابية لنسبة المخرجات على المدخلات: الإنتاجية = المخرجات / المدخلات **المخرجات** : هي عبارة عن كمية أو حجم الوحدات المنتجة أو قيمة الأموال المحققة أو حجم المبيعات الموزعة أو الخدمات المقدمة . **المدخلات** : هي عبارة عن حجم أو قيمة عناصر وعوامل الإنتاج المستخدمة للحصول على المخرجات مثال رأس المال والتجهيزات والمعدات والأدوات والمواد الأولية سواء كانت مواد خام أو مواد مساعدة لازمة لإنتاج السلع والخدمات وغيرها إضافة إلى القوة العاملة المباشرة وغير المباشرة والقيمة المعرفية والتقنية اللازمة لتطبيق أحدث وأنجح أساليب الإنتاج ، ويتضح أن نمو الإنتاج لا يعتمد فقط على حجم وكفاءة ومهارة القوى العاملة ، بل هناك عوامل أخرى كثيرة تساهم في زيادة الإنتاج فبالإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه يمكن الأخذ بعين الاعتبار البنية الأساسية العمومية وبعض التسهيلات والخدمات المحلية والجماعية التي تؤثر بشكل مباشر على تحسين النشاط الاجتماعي ، وتتوقف قيمة ودقة مؤشر الإنتاجية على دقة وحقيقة المعلومات والبيانات المتاحة وطريقة القياس المتبعة .

- قد يختلف مفهوم الإنتاجية بحسب الهدف من الإنتاج الذي قد يكون اقتصادياً أو اجتماعياً .. إلخ ذلك أن القطاعات والأنشطة التي تهدف إلى تحقيق أقصى حد ممكن في الأرباح فهي تنظر إلى الإنتاجية على أنها القدرة على استخدام عناصر الإنتاج أو أحد عناصره بالشكل الذي يمكن من خلاله الحصول على أفضل إنتاج بأقل تكلفة وباستخدام التكنولوجيا المتاحة في حين أن القطاعات التي تؤدي خدمات معينة ليس الهدف منها الربح فهي تنظر إلى الإنتاجية على أنها عملية تحقيق مستوى معين من الإنتاج باستخدام عناصر إنتاج محددة بصرف النظر عن العائد المادي . يمكن استخلاص مؤشرات النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال قياس مؤشرات ونسبة ارتفاع الإنتاجية ولعل طرق القياس الأكثر شيوعاً هي :

- 1- الإنتاجية = المخرجات / المدخلات قياس الإنتاجية = قياس الإنتاج / قياس الموارد .
- 2- الإنتاجية الجزئية = المخرجات / أحد عناصر المدخلات فهي نسبة بين المخرجات وعنصر واحد من العناصر اللازمة للحصول على المخرجات ومن هنا يمكن الحديث على الإنتاجية الجزئية لرأس المال أو للعمالة أو للمواد أو للمعدات والآلات ... إلخ ، وحساب هذه المؤشرات الجزئية يكون على النحو التالي :



23 أغسطس 2010

- إنتاجية رأس المال = قيمة الإنتاج / إجمالي قيمة الاستثمارات .
- إنتاجية المواد = الإنتاج ( الكمية أو قيمة ) / المواد المستخدمة في الإنتاج (كمية أو قيمة)
- إنتاجية العامل = الإنتاج ( كمية أو قيمة ) / العدد الإجمالي للعاملين
- ومن مميزات استخدام الإنتاجية الجزئية سهولة الفهم والقياس والحصول على بيانات دقيقة خاصة بأحد عناصر الإنتاج أسهل من الحصول على بيانات أيضاً دقيقة لكافة عناصر الإنتاج وتعتبر وسيلة جيدة ومؤشر مهم للتشخيص وتقييم أداء الوحدات الإنتاجية ، ونجاحها في الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لإنتاج السلع والخدمات المطلوب توفيرها ، وتكون المؤسسة أكثر نجاحاً عندما تنتج كمية معينة بأقل عناصر إنتاج ( رأس مال ، عمل ... )
- ولعل مؤشر إنتاجية العامل يعتبر من أهم المؤشرات حيث أن العنصر البشري يعتبر من أهم عناصر الإنتاج فهو الذي يتحمل العبء الأكبر في عملية الإنتاج من حيث التخطيط والتنظيم والتنفيذ والإشراف والرقابة والتشغيل وله انعكاسات مباشرة على الناتج النهائي في حين أن بقية عناصر الإنتاج هي في الحقيقة عناصر جامدة في حاجة لتدخل الإنسان لزيادة فاعليتها في تحقيق مستوى معين في الإنتاج وتعطى مؤشرات الإنتاجية لكل ساعة عمل أو لكل عامل .
- ويتم قياس الإنتاجية بالمعادلة بين قياس الإنتاج وقياس الموارد مع العلم بأن الإنتاج يضم مجموعة متنوعة ومختلفة من عمالة ذات مهارات متفاوتة والآلات وتجهيزات ومواد استهلاكية متعددة الأشكال مثال المعرفة فكيف يمكن قياسها .
- ويمكن أن نذكر بعض أساليب القياس المستخدمة مثال الكمية : وتعنى عدد من العناصر المتجانسة أو الحجم أو القيمة .
- فعلى مستوى المنشأة تكون إنتاجية المنشأة = حجم المبيعات / قوة العمل ( عدد ) فهي طريقة لا تعبر عن الإنتاجية الفعلية إنما تساعد في تحديد مساهمة المنشأة في الإنتاج بمعنى القيمة المضافة .
- وعلى المستوى الوطني فإن الإنتاج يعنى جميع المواد والخدمات التي تم إنتاجها من قبل مجموع المؤسسات الاقتصادية والتي تشكل الثروة التي حققتها الدولة وتكون علاقة الإنتاجية وفق المعادلة : الإنتاجية = الثروة / المواد المدخلة وتقاس الثروة بقيمة الناتج المحلي الخام ( PIB ) .
- ويؤخذ في الاعتبار فقط عنصر واحد من المواد المدخلة وهو عنصر إنتاج العمل ( يعبر عنه بساعات العمل ) : الإنتاجية = الناتج المحلي الخام / العمل . وفي حالة عدم التوضيح فإن الإنتاجية تعنى إنتاجية العمل الظاهرية على أن ننسى أن الإنتاجية تخضع وترتبط بمجموع عناصر الإنتاج وبكيفية وطريقة تركيبها واستخدامها .
- لا يقاس فقط الإنتاجية وإنما أيضاً يقاس نسبة نمو الإنتاجية من سنة إلى أخرى وهي التي تؤثر بشكل مباشر على مستوى المعيشة باعتبار أن متوسط مستوى المعيشة بالنسبة لبلد معين يتم تقييمه من خلال العلاقة التالية : الناتج المحلي الخام / حجم السكان . ويعتبر هذا المؤشر (نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي ) الأكثر استخداماً للمقارنات الدولية لمستوى المعيشة .
- وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نستخلص أن الإنتاجية ومعانيها لا تعتبر كاملة إلا إذا صاحبها توضيحات ، حيث أن طرفي النسبة أي المخرجات والمدخلات يتضمن كلا منهما الكثير من المعاني ، فالمخرجات بالمعنى الاقتصادي تعنى السلع المنتجة والخدمات عامة سواء كانت صناعية أو زراعية أو غيرها مثل خدمات الصحة والتعليم والنقل والاستشارات والأبحاث وهي أمور يصعب قياسها ، والمدخلات بالمعنى الاقتصادي تعنى كافة الجهود التي ساهمت في الإنتاج وهي أيضاً يصعب قياسها قياساً علمياً دقيقاً فهل تقاس الإنتاجية على أساس تغيير مدخل واحد وتثبيت باقي المدخلات أم على أساس كل المدخلات بالنسبة إلى المخرجات .
- أن الإنتاج والإنتاجية لا يكونا بالضرورة مرتبطين ارتباطاً موجباً ، فزيادة الإنتاج لا تعنى بالضرورة زيادة الإنتاجية فقد يصحب ذلك نقص في الإنتاجية والعكس صحيح ، فمن الممكن زيادة حجم الإنتاج بزيادة حجم المدخلات بنسبة أكبر وفي هذه الحالة تنقص الإنتاجية وقد تكون الزيادة في الإنتاج بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في المدخلات وفي هذه الحالة تكون زيادة الإنتاج بنسبة زيادة الإنتاجية .